الأمم المتحدة
E/RES/2019/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 July 2019

دورة عام ٢٠١٩
البند ١٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

[بناء على توصية *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا* (E/2019/15/Add.1)]

٢٠١٩/٣٠ – تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالقرار ٣٣٢ (د-٣٠)، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

يوافق على فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجنتين، هما لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعقد كل منهما دورة كل عامين، وفقا لأحكام قرار اللجنة ٣٣٢ (د-٣٠)، الوارد في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ٣٧
٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المرفق

القرار ٣٣٢ (د-٣٠)
تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

19-12936 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إذ تشير إلى قراريها ٣١٣ (د-٢٧) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بشأن إنشاء تلك اللجنة،

وإذ تشير إلى إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، وطلبت فيه إيلاء الاهتمام لمسألة تمويل التنمية وإنشاء منتدى خاص لمناقشة الموضوع،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة بشأن فصل اللجنة إلى لجنتين، تعقد كل منهما دورة كل عامين،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتمويل التنمية وتطويرها،

وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الإقليمية العربية في عملها بشأن السياسات المتعلقة بتمويل التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء وبناء قدراتها على تمويل خطط التنمية الوطنية،

وإذ تؤكد على أهمية دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في معالجة مسائل السياسات التجارية دعماً لجهود الدول العربية على مسار التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة،

واسترشادا بما تقوم به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في تطوير عمل لجانها الفرعية لتكون أكثر استجابة لأولويات الدول الأعضاء،

١ - ***توافق*** على فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجنتين، هما لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعقد كل منهما دورة كل عامين، وذلك من دون أي آثار مالية إضافية؛

٢ - ***تقرر*** أن تتولى لجنة تمويل التنمية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وخطط عملها المتوسطة الأجل لتمويل التنمية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسات تمويل التنمية وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطوّرات في المنتديات والمؤتمرات والعمليات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بتمويل التنمية، وتنسيق الجهود الإقليمية من أجل تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الوزارية المتخصصة لجامعة الدول العربية، والمنظمات والاتحادات التابعة لها، وغيرها من المنظمات الإقليمية

المختصة، في بناء القدرات ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الموجهة إلى تعبئة الموارد لتمويل التنمية؛ ودعم جهود الاتصال، والشراكات وتنسيق المواقف في الساحة الدولية؛

٣ - ***تقرر أيضا*** أن تتولى لجنة السياسات التجارية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجال السياسات التجارية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء في مجال السياسات التجارية وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطوّرات في المنتديات والمؤتمرات والعمليات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالسياسات التجارية، وتنسيق الجهود الإقليمية من أجل تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الوزارية المتخصصة لجامعة الدول العربية، والمنظمات والاتحادات التابعة لها، وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، في بناء القدرات ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير السياسات التجارية؛ ودعم جهود الاتصال، والشراكات وتنسيق المواقف في الساحة الدولية؛

٤ - ***تطلب*** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.